كلية : الآداب

قسم : الجغرافية

المرحلة : الثالثة

استاذ المادة : صلاح عدنان مجول الدليمي

اسم المادة باللغة العربية : جغرافية الطاقة

اسم المادة باللغة الانكليزية Energy geography

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية : واقع الصناعة النفطية في العراق وأهميتها

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الانكليزية : The reality of the oil industry in Iraq and its importance

واقع الصناعة النفطية في العراق وأهميتها

يعد النفط واحد من الموارد الاقتصادية الناضبة والمهمة لتوفير فوائض مالية كبيره تسهم في رفد الميزانية العامة للدولة وكذلك توفير مختلف انواع الطاقة لسد حاجة السكان والقطاعات الاقتصادية الأخرى على حد سواء ،وبه يتحقق النمو الاقتصادي وتتضاعف الاحتياطات النقدية لدعم الاقتصاد الوطني، لذلك يجب الوعي بالاهتمام في الصناعة النفطية بشكل كبير والاستفادة منها في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبناء صناعة نفطية يمكن لها ان تلبي حاجة السوق المحلية والعالمية وبأحسن الأسعار وتطوير صناعة تكرير النفط وتطوير المصافي العراقية بما يغني عن استيراد النفط المكرر من الدول المجاورة، ناهيك ان النفط يرتبط بالسوق العالمية والتنافس والاحتكار والأزمات الاقتصادية المرتبطة في الطلب العالمي والأسعار والحروب. لقد حقق العراق خلال الخمس والثلاثين التي سبقت احتلال العراق للمدة (1968–2003)عائدات من إنتاج وتصدير النفط بلغت قيمتها 276.011مليار دولار، لكن ما تم انفاقه خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية بلغ178 مليار دولار ، وهذا يعكس مدى الإسراف والهدر بالموارد النفطية على حساب بناء قاعدة اقتصادية للبلد وتطوير برامج التنمية الاقتصادية. ويمكن إدراك ذلك من خلال التعرف على مراحل الصناعة النفطية و وتطورها ومدى ارتباطها وتأثيرها في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة. ان تحسن الاستقرار بالعراق وبناء قاعدة موارد ضخمة وإبرام عقود مع شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية الكبرى في البلاد، كل ذلك من شانه توفير الأسباب لزيادة سريعة في الإنتاج النفطي في السنوات المقبلة مع محاولة التغلب على مجموعة التحديات التي تتعلق في الاستثمار في البنية التحتية والإصلاح المؤسسي والقانوني لقطاع النفط والغاز. ناهيك عن الاستقرار السياسي وتطوير القدرات البشرية للعاملين في هذا القطاع مما ينعكس على تطوير البرامج التنموية وخلق قاعدة عريضة لبناء الاقتصاد العراقي. لاسيما ان الأهداف الإستراتيجية للنفط تنعكس في تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية مع الأخذ بالاعتبار الزيادة

السنوية في معدلات الاستهلاك خاصة في قطاع الكهرباء كنتيجة مباشرة لزيادة النمو الاقتصادي . ومن ملاحظة الجدول رقم (6)تبرز أهمية النفط العراقي قي الاقتصاد العراقي اذ يشكل حوالي 95- 98% من إيرادات المالية العامة للدولة لكن تعرضت هذه المساهمة للصادرات النفطية للانخفاض من 63822 مليون دولار عام 2008 الى 39782 مليون دولار عام 2009 والسبب يعود الى الآثار السلبية للعمليات الإرهابية التي طالت المنشآت النفطية وتوقف منشئات التصدير. انظر الجدول

جدول(6)

واقع الصادرات النفطية في العراق للمدة(2008 – 2010) مليون دولار

السنوات –المؤشرات	2008	2009	2010
الصادرات	63822	39782	51706
النفط الخام	61884	38965	51395
المنتجات النفطية	1534	347	-
الصادرات الأخرى	404	115	227

المصدر: وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010ص64

ومن المتوقع وحسب التقارير الرسمية للدولة بان إنتاج النفط سوف يزداد بوتيرة عالية تصل عام 2017 الى9485 ألف برميل يوميا بعد ان يتم استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج واستثمار الاتفاقيات النفطية مع الشركات الأجنبية لاسيما ان البلد لدية احتياطي كبير من النفط وعدد كبير من الآبار المكتشفة غير مستغلة لاسيما بعد تحسن طرق البحث والتنقيب والإنتاج.، انظر الجدول، ويشار إلى إن ظاهرة الاستنزاف السريع للموارد كان يصاحبها ارتفاع ملحوظ في الأسعار، فبالإضافة إلى تأثير القوى التقليدية للعرض والطلب على مستويات الأسعار فهناك عوامل أخرى تؤثر وهي الآتي :

1-القيمة الحقيقية للمواد القابلة للنضوب ومنها النفط مادام النفط الخام يشكل المورد الحقيقي الذي تعتمد عليه الدول المنتجة في تنفيذ برامج التنمية والتقدم التكنولوجي.

2-استعمالات النفط الخام في مجالين هما مصدر للطاقة بشكل رئيسي والثاني استخدامه في مجالات النقل والصناعات البتروكيمياوية والتي تشكل النسبة الأكبر من مجموع النفط المستهلك في العالم.

جدول (7)

تقديرات الإنتاج النفطي والمتاح منه للتصدير للأعوام(2013- 2017) مليون برميل يوميا

السنة	الإنتاج النفطي	التصدير
2013	3705	2900
2014	4485	3500
2015	4635	3750
2016	6435	5000
2017	9485	6000

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2013-2017) الخلاصة التنفيذية، بغداد، 2013، ص9

يلاحظ من بيانات الجدول ان إنتاج وتصدير النفط في العراق بلغا عام 2013 نحو 3705 و2900 مليون برميل يوميا على التوالي ازدادا إلى 4485و3500 مليون برميل يوميا في عام 2014 واستمرا بالزيادة ليصلا في عام 2015 إلى نحو 4635 و3750 مليون برميل يوميا ويتوقع أن يواصلا الارتفاع ليصلا في عام 2017 إلى 9485و 600 مليون برميل يوميا.

الاحتياطي النفطي العراقي والسوق الدولية:

تعد الصناعة النفطية في العراق واحده من الركائز المهمة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي خاصة في بناء قاعدته التنموية ومساهمة إيراداته الكبرى في رفد الميزانية العامة للدولة وله تأثير كبير في السوق الدولية العالمية كونه يمتلك احتياطيات كبيرة تقدر بنحو 115 مليار برميل عند نهاية العام 2005ويمتلك 360 مليار برميل غير مؤكد،أي بنسبة12% من إجمالي العالم و14% من إجمالي احتياطي الأوبك هو ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية التي تمتلك 25% من احتياطي النفط في العالم .

وبناءا على التقديرات الحديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام قد يصل الى 143 مليار برميل، أي ما يعادل11% من إجمالي الاحتياطي العالمي تتوزع على اثنتي عشرة محافظة عراقية جاء ذلك بناءا على التطورات في مجال الاستكشافات النفطية. و تزداد أهمية النفط العراقي في السوق الدولية لأسباب تتعلق بانخفاض الاحتياطات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية من3.9% عام 95 إلى 2% عام 2001 وكذلك بريطانيا والنرويج والمكسيك، وكذلك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط من 76,2 مليون برميل يوميا عام 2004 إلى 94.2 مليون برميل يوميا عام 2010 الى 11 مليون برميل عام 2020 ، فضلا عن الانتعاش الاقتصادي لبعض الدول الأوربية وتزايد حجم السكان وتزايد الحاجة الى الطاقة كمصدر رئيسي للعملية الإنتاجية في العالم.

مساهمة الصناعة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي:

يعد قطاع النفط واحد من القطاعات المهمة الذي يساهم مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، وتختلف نسبة تلك المساهمة على الظروف الاقتصادية والسياسية التي واجهت البلاد، ففي فترة الثمانينات، انخفضت نسبة المساهمة نتيجة للحرب العراقية الإيرانية التي انعكست على الإنتاج والتصدير والأسعار، اذ انخفض سعر برميل النفط من 27 دولار عام 1985 الى13

دولار للبرميل في عام 1986 أدى الى انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 23% الى 15% لنفس المدة . إن هذه الحرب دفعت الدولة العراقية الى زيادة الإنتاج والتصدير بغض النظر عن الأضرار التي لحقت بالآبار النفطية وذلك لتمويل الإنفاق العسكري، وخلال هذه الحرب توقفت الصادرات النفطية بشكل مؤقت، اذ انخفضت الإيرادات النفطية من 26 مليار دولار عام 1980ال 10 مليار دولار عام 1981 مما قلل من مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي[1]، وتمثل عائدات النفط ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت عائدات النفط 60%من GDP 2009 بينما بلغت عائدات تصدير النفط 87% من العائدات الإجمالية لذلك يتأثر الناتج المحلي بالصدمات النفطية والأسعار وحجم النفط[2]. وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 1998 نحو 69%بسبب تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء(الجدول 8)، انخفضت النسبة عام 2002 وبلغت نحو 71% بسبب تباطؤ النمو العالمي وتدهور القدرات الإنتاجية. في حين شهدت المدة 2002-2008انخفاض في نسبة المساهمة في الناتج المحلي لأسباب تتعلق بتغيير الوضع السياسي في العراق وتخلف طرق الإنتاج وتقادم الطرق الإنتاجية باتجاه التقدم التكنولوجي الكبير في العالم.. وعلى الرغم من انتعاش الوضع الاقتصادي العراقي لعام 2004 وتحسن ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من العملة الأجنبية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لازال حجم الإنتاج النفطي يطغي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والذي يشكل 55% من حجم الإنتاج الإجمالي عام 2011 مقابل 41%، 43% في عامي 2009- 2010. ولابد من الإشارة إلى إن اقتصاديات الدول المنتجة للنفط تعتمد بشكل رئيسي على عوائد النفط التي تتأثر بأسعار صرف الدولار والمضاربة والمنافسة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط فضلا عن نمو العوامل التكنولوجية المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة . والأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، .وكل هذه المتغيرات لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في حجم الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في

[1] - مصطفى رفيق عبد الرزاق، مصدر سابق،ص93
[2] - سحر نصر، البنك الدولي، جمهورية العراق، القطاع المالي العراقي، ،ص27

GDP.ويلاحظ من بيانات الجدول (8) مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي خلال المدة (1990– 2008) إذ بلغت الإيرادات النفطية 36326.4مليون دينار في عام 1990 انخفضت إلى 19166.1 مليون دينار في عام 1990 ويعزى هذا الانخفاض الى توقف المنشاة النفطية عن إنتاج وتصدير النفط بسبب اجتياح الكويت وقيام قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجمات على العراق ،واستمرت بالزيادة ليصل في عام 1995 إلى 4215918.0 مليون دينار بعدها انخفض الى 3710428.5 في عام 1996 بسبب الاتفاق الذي ابرم مع الأمم المتحدة بتطبيق مذكرة التفاهم(النفط مقابل الغذاء)، وبعدها ارتفع إلى 11152807.8مليون دينار في عام 1997 وواصل ارتفاعه ليصل 41834912.0 مليون دينار في عام 2000 ثم انخفض الى 30799376.2 مليون دينار في عام 2001 واستمر في الانخفاض ليصل 20349772.0 مليون دينار في عام 2003 أما في عام 2004 فأخذت الإيرادات النفطية بالتزايد لتصل في عام 2008الى نحو 86564722.1 مليون دينار بسبب رفع العقوبات عن العراق ودخول العراق بصفة مراقب منظمة(WTO) وارتفاع أسعار النفط.

جدول (8)

مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2008)

السنة	الإيرادات النفطية مليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي(الجاري) مليون دينار	مساهمة النفط في الناتج %	أسعار النفط العراقي دولار برميل
1990	36326.4	55926.5	65	16,56
1991	19166.1	42451.6	45	19,35
1992	53115.8	115108.4	46	17,20
1993	167951.7	321646.9	52	15,37
1994	890014.4	1659325.8	54	13,31
1995	4215918.0	6695482.9	63	15,05
1996	3710428.5	6500624.6	57	17,13
1997	11152807.8	15093144.0	74	17,60
1998	11746242.9	17125847.5	68	10,18
1999	26526753.9	34464012.6	78	15,85
2000	41834912.0	50213699.9	83	24,65
2001	30799376.2	41314568.5	75	18,69
2002	29021398.8	41022527.4	71	20,75
2003	20349772.0	29585788.6	69	25,61
2004	30808541.6	53235358.7	58	31,41
2005	42379784.7	73533598.6	58	45,66
2006	52851810.8	95587954.8	55	55,65
2007	59018084.5	111455813.4	53	66,78
2008	86554722.1	155982257.6	55	97,35

علاقة الصناعة النفطية مع الموازنات العامة للدولة

الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة يتم من خلالها وضع التخصصات الاستثمارية والتشغيلية ومعالجة التضخم والبطالة وان من أهم التحديات التي تواجه البلدان المصدرة للنفط هو كبقية حماية اقتصادها من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية، خاصة عندما تعتمد على النقط كمورد رئيسي لتمويل الموازنة ، فالدول التي تعتمد على إيراداتها من النفط تواجه عدم الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي لتقلب أسعار النفط ويصبح تخطيط الموازنة أمرا صعبا ، لذا يجب إن يكون للصناعة النفطية دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني والبرامج التنموية التي تنتهجه الدولة والغاية منها رفع القدرة الإنتاجية للبلد وتطوير كافة القطاعات الاقتصادية بما ينعكس على رفاهية المواطن العراقي، وذلك من خلال دعم ميزانية الدولة من إيراداتها والتي بلغت ضمن موازنة عام 2013ب 97,5% مقارنة بالإيرادات الأخرى لنقس العام والتي بلغت2,5% لنفس العام. انظر الجدول.

وقد عانت الصناعة النفطية طيلة العقود الماضية بالتلكؤ بسبب الحروب الطويلة لهذا البلد، وكذلك بسبب عدم إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج مما أدى إلى ضعف قدراته الإنتاجية وان المصادر المالية المتاحة للدولة العراقية هي الواردات النفطية والتي تشكل من 92% الى 96% من واردات الموازنة العامة والباقي من الضرائب والرسوم وأرباح القطاع العام .

وكان لتذبذب اسعار النفط والتقلبات الحادة والمفاجئة خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرون اثرا على موازنات الدول العربية ومنها العراق، حيث شهدت منحا تصاعديا منذ 2002 والى غاية منتصف 2008 في حين عرفت في منتصف النصف الثاني من نفس العام وبداية عام 2009 تقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية. مما اثر في الوضع المالي للبلد منعكسا على الإيرادات والنفقات وبالتالي على الموازنة العامة للدولة العراقية، لكن الأثر الاكبر لهذه الحالة كان في عام 2014– 2015 عند انخفاض أسعار النفط الى حدود

40 دولار مما حدا بالمصادقة على الموازنة العراقية بعجز دفع الدولة إلى تبني برامج الترشيد والضرائب والادخار الإجباري لحين تحسن الوضع المالي مما يدعو الدولة إلى تبني برامج تنويع الدخل وعدم الاعتماد على النفط بشكل رئيسي.

جدول(9)

الإيرادات النفطية والغير النفطية في العراق للمدة(2008- 2013)

الإيرادات / السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية %	الإيرادات الأخرى %
2008	80,2	76,9	95,9	4,1
2009	50.4	43	84,3	14,7
2010	61,7	59,8	96,9	3,1
2011	80,3	71,3	88,8	11,2
2012	102	95,5	93,6	6,4
2013	119.3	116,36	97,5	2,5

المصدر:وزارة المالية دائرة الموازنة، موازنة،(2008-2013)، جهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2014ص1 وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2010ص58

.